

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

بالتعاون مع



معايير المحاسبة الدولية المحاضرة الأولى

د. مأمون حمدان

دورة معايير المحاسبة الدولية – دمشق كانون الأول ٢٠٠٩

مخطط المحاضرة

- مقدمة عن نشوء معايير المحاسبة الدولية وتطورها
- عرض ملخص معايير المحاسبة الدولية .
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية .
- المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض البيانات المالية)

أولاً – نشوء معايير المحاسبة الدولية وتطورها



تطورت المحاسبة عبر العصور بما ينسجم مع مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف دول العالم حيث اتجهت في تطورها بما ينسجم ومتطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل منها . وقد انعكس ذلك على المحاسبة وبدا واضحاً في اختلاف أسس القياس والإفصاح المحاسبي .

ويمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفقاً لما يلي :

- ١- تباين في تحقق الإيراد
- ٢- تباين في تحميل المصروفات
- ٣- تباين في المصطلحات المحاسبية
- ٤- تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي
- ٥- تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها .

ولكن رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها ، نجد أن الأصوات التي تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه تحقيق التقارب أخذت بالتزايد نظراً للحاجات الماسة التي ظهرت لعدة أسباب أهمها :

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر .
- تطور الأسواق المالية العالمية .
- الخصخصة في بعض دول العالم .
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية .
- تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال:

- مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام ١٩٣٩
- كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ لتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي كان قد بدأ العمل بها منذ عام ١٩٣٢.

وهذا ما ساهم في تعميق الاختلاف بين الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم فظهرت ممارسات محاسبية أمريكية وأخرى بريطانية وفرنسية وألمانية وكذلك بالنسبة للعديد من دول العالم .

وبنفس الوقت ساهم ذلك التباين في جعل البعض ينادي بضرورة
توحيد الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم .
وقد بدأت المحاولات للتوحيد مع بدايات القرن الماضي حيث عقدت
المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد
على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية.
فقد عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام ١٩٠٤ في سانت لويس
وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين
المحاسبية بين مختلف دول العالم .

وفي عام ١٩٩٢ عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر وقد كان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو ١٠٦ هيئات محاسبية من ٧٨ دولة وحضره نحو ٢٦٠٠ مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر

ومن أهم تلك المؤتمرات المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر الذي عقد في استانبول عام ٢٠٠٦ . وكان تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم. ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل وتعزيز دور عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق المعايير.
وأهم هذه المنظمات :



أولاً : الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

ثانياً : لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

ثالثاً : لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام ١٩٧٧ ، ويضم في عضويته ١٥٥ عضو ومنظمة في ١١٨ دولة يمثلون أكثر من (٢.٥) مليونين ونصف مليون محاسب.

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه. فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

مجلس معايير المحاسبة الدولية

IASB

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام ١٩٧٣ إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في

(استراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، المكسيكو

، هولندا ، المملكة المتحدة ، ايرلندا ، الولايات المتحدة)

وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها و التقيد بها وتعزيز العلاقة بينها و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) . و هي الهيئة ذات المسؤولية و الأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية . وقد قامت بإصدار ٤١ معيارا محاسبيا دوليا حتى ما قبل عام ٢٠٠٠ .

وفي عام ٢٠٠٠ تم إعادة هيكلة لجنة المعايير و النظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي اعتبر بدءاً من نيسان ٢٠٠١ هو المسئول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلاً من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية

كما قام المجلس عام ٢٠٠٢ بإعادة تسمية ((لجنة التفسيرات القائمة)) (SIC) و تبديل هذه التسمية إلى ((لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)) (IFRIC) تهدف إلى تفسير و توضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة و حول معايير التقارير المالية الدولية. وقد أصدر المجلس ٨ معايير جديدة .

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB



IASB Office, 30 Cannon Street, London

تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم

تختلف مساهمات دول العالم في تطوير المعايير الدولية بحسب توجه الدولة نحو المعايير الدولية وحجم البنية المحاسبية الأساسية لدى تلك الدولة.

- ✓ فهناك دولاً تشارك في صياغة مشاريع المعايير الدولية،
- ✓ ودولاً تساهم في إصدار المعيار ولها حق التصويت داخل المجلس،
- ✓ ودولاً لها مقاعد اتصال داخل المجلس،
- ✓ وأخرى تكتفي فقط بعرض رؤيتها في أي معيار من خلال التعليق على مشروع ذلك المعيار ،
- ✓ وبقية الدول تلزم شركاتها بالمعايير بما يلائم أوضاعها السياسية والاقتصادية دون أن يكون لها دورا في إصدارها.

تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم

من الملاحظ أن واقع الدول التي ألزمت شركاتها بالمعايير الدولية قد أفرز الأدوار الآتية لجمعيات المحاسبة المحلية :

- ❖ المشاركة في صناعة المعيار .
- ❖ التعليق على مشروع المعيار من حيث مدى ملائمة نصوصه للظروف الوطنية.
- ❖ إصدار معيار وطني يتوافق مع المعيار الدولي.
- ❖ إصدار معيار أو معايير وطنية فيما لم يتناوله معيار دولي.
- ❖ إصدار معايير وطنية للشركات غير المسجلة بأسواق المال.
- ❖ الاكتفاء باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

ملخص معايير المحاسبة الدولية



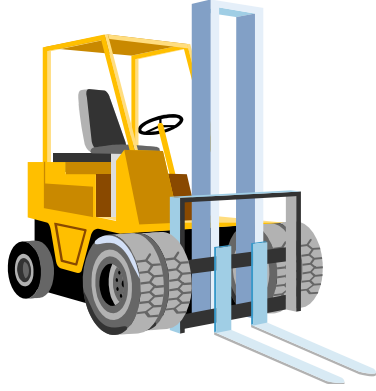


١- عرض القوائم المالية

Presentation of Financial Statements

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

عدل المعيار آخر مرة عام ٢٠٠٧ ويطبق معدلاً ٢٠٠٩



٢ - المخزون Inventories

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عن المخزون.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥ .

٧- قائمة التدفقات النقدية

Cash Flow Statements

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ويعرض المعيار شكلاً لقائمة التدفقات النقدية موزعة إلى الأنشطة الثلاث، تشغيلية واستثمارية وتمويلية ويعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والتدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وتلك الناجمة عن الفوائد وأرباح الأسهم وعن ضرائب الدخل وغيرها.



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٩

٨-صافي ربح وخسائر الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية

ACCOUNTING POLICIES, CHANGES IN ACCOUNTING ESTIMATES AND ERRORS

يهتم هذا المعيار بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية في قائمة الدخل كما يهتم بالمحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية حيث يعرض المعيار تعريفاً واضحاً لكل من البنود غير العادية والأنشطة العادية والأخطاء الأساسية والسياسات المحاسبية.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥

١٠- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

Events After the Balance Sheet Date

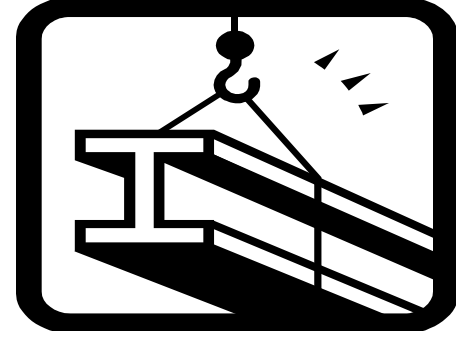
يتضمن المعيار تعريفات محددة للأمر الطارئ وللأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية كما يعرض المعالجة المحاسبية لكل من الخسائر الطارئة والمكاسب الطارئة وكيفية قياس الأمور الطارئة ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٩



١١ - عقود المقاولات

Construction Contracts



يعرض المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرف عقد الإنشاء ويفرق بين العقد ذو السعر المحدد وعقد التكلفة زائد نسبة. ويحدد المعيار شروط لقياس الإيراد والاعتراف به وكذلك قياس تكاليف العقد، والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغيرات في التقديرات.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ١٩٩٥

٢١ ضرائب الدخل

Income Taxes

يصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠١



١٤ - التقارير المالية للقطاعات

Segment Reporting

يهدف إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع (معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها)، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي:

- فهم أفضل للأداء السابق للمنشأة.
- تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المنشأة.
- تكوين أحكام حول المنشآت ككل.



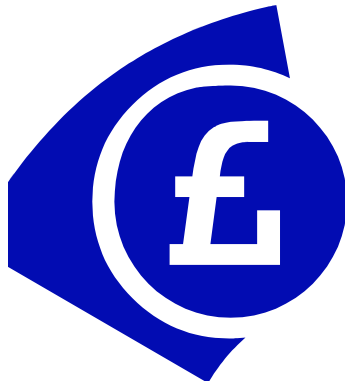
تم استبدال هذا المعيار بالكامل بموجب المعيار **IFRS 8** ويطبق ابتداء من عام ٢٠٠٩

١٦ - الممتلكات والمصانع والمعدات

property, plant and equipment

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها. حيث يعرف هذه الأصول واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة. كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥



١٧- عقود الإيجار

Leases

يتضمن هذا المعيار تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار ولأنواعه، التمويل والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

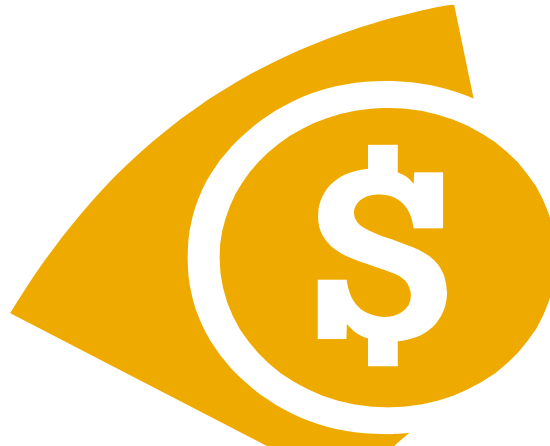


يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥

١٨ - الإيراد

Revenue

- يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى.
- ويحدد المعيار القياس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥

١٩ - منافع الموظفين (التقاعد)

Employee Benefits

يهدف إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف المعيار عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها. وينص المعيار على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٦

٢٠ - محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance

يعرّف المعيار المنح الحكومية والمساعدات الحكومية
بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.

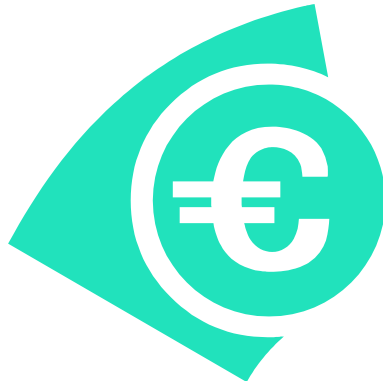


يطبق ابتداء من عام ١٩٨٤

٢١- آثار التغيرات في أسعار صرف العملات

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates

- يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي وبفروقات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥

٢٣ - تكاليف الاقتراض Borrowing Costs

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض حيث يعترف بها على أنها مصروف ولكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسمة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها المعيار.



يطبق ابتداء من عام ١٩٩٥

٢٤ - الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة Related Party Disclosures

يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة في حالة كون أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥

٢٦ - المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد



Accounting and Reporting by defined Benefit Plans

يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.

يطبق ابتداء من عام ١٩٩٨

٢٧ - القوائم المالية الموحدة

Consolidated and Separate Financial Statements

يهتم هذا المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح.



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام
٢٠٠٩ لمراجعة معيار التقرير رقم ٣

٢٨ - المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة

Investments in Associates

يعرف المعيار المنشأة الزميلة بأنها منشأة يوجد للمستثمر تأثير هام عليها وهي ليست منشأة تابعة أو مشروع مشترك للمستثمر ويعرض المعيار طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتهما.



يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥

٢٩ - التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

يطالب هذا المعيار المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.

يطبق ابتداء من عام ١٩٩٠

١٣ - التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة

Interests In Joint Ventures

يهتم هذا المعيار بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والتي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للرقابة المشتركة وقد عرض المعيار أشكال المشاريع المشتركة وعرف الترتيب التعاقدي والعمليات تحت السيطرة المشتركة والأصول والوحدات تحت السيطرة المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمنفصلة.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥ مع أخذ التعديلات على المعيار ٢٧ لعام ٢٠٠٨

٣٢ - الأدوات المالية : الإفصاح والعرض

Financial Instruments: Disclosure and Presentation

- يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.
- ويتناول هذا المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٥ مع أخذ التعديلات على المعيار ٧ من معايير التقرير لعام ٢٠٠٧ والتي تطبق ٢٠٠٩

٣٣ - حصة السهم في الأرباح

Earnings Per Share

- يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح.

يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٥

٣٤ - التقارير المالية المرحلية

Interim Financial Reporting

يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية ويقصد بالتقرير المرحلي، تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة.

يطبق ابتداء من عام ١٩٩٩ مع أخذ التعديلات على المعيار ١ لعام ٢٠٠٧ والتي تطبق ابتداء من ٢٠٠٩

٣٦- انخفاض قيمة الموجودات

Impairment of Assets

- يعرض هذا المعيار، المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها. حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد. ويعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافي سعر البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى. كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٤

٣٧- المخصصات ، الالتزامات والموجودات الطارئة

Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets

- يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. ويعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين.

يطبق ابتداء من عام ١٩٩٩

٣٨- الموجدوات غير الملموسة Intangible Assets

يعرض المعيار المعالجة المحاسبية للموجدوات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. كما ينص على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه وينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجدوات غير الملموسة والإفصاح عنها.



يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٤

٣٩- الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

Financial Instruments: Recognition and Measurement

يهدف المعيار إلى إكمال أحكام المعيار ٣٢ الذي سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام ٢٠٠٦

٤٠ - الممتلكات الاستثمارية

Investment Property

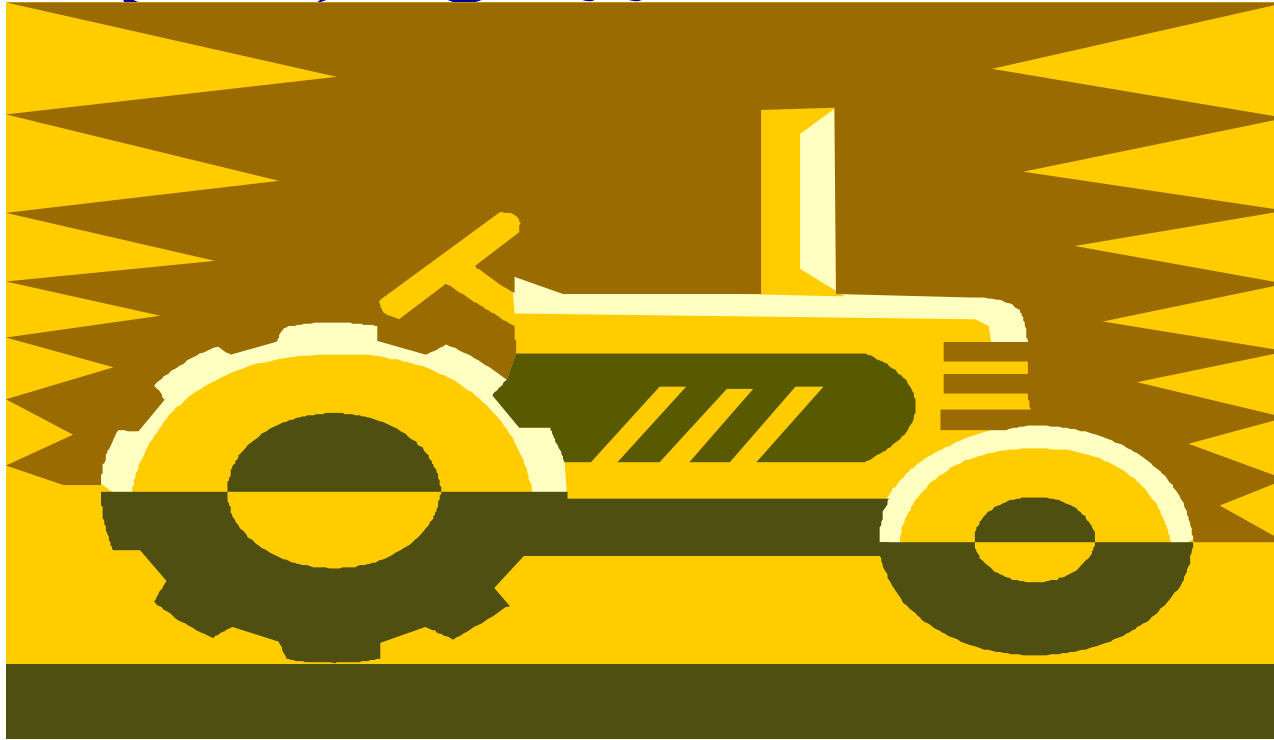
- ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها .
- الممتلكات الاستثمارية : (أراض أو مباني) محتفظ بها (من قبل مستأجر بعقد إيجار تمويلي) لاكتساب إيرادات إيجارية أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية وليس من استخدامها في الانتاج أو البيع .
- الممتلكات المشغولة من المالك : هي المحتفظ بها للاستخدام العادي .

يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٥

٤١- الزراعة

Agriculture

يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به



يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٣

١- تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

IFRS(1) First time adoption of IFRS

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تصبح القوائم المالية المعدة وفق المعايير للمرة الأولى ، قوائم ذات جودة عالية من حيث :

- ١- جعلها واضحة وقابلة للمقارنة .
 - ٢- تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير .
 - ٣- مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم .
- ويتضمن المعيار إرشادات عن كيفية إعداد القوائم لأول مرة وفق المعايير ومعالجة الفروقات الناشئة عن الانتقال إلى تطبيق المعايير يطبق المعيار ابتداء من عام ٢٠٠٤

٢- الدفع على أساس الأسهم

IFRS (2) Share-Based Payment

ويهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام الشركات بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها وذلك من أجل مكافأتهم بما في ذلك المدراء وكبار المسؤولين التنفيذيين وغيرهم أو لأطراف أخرى كالدفع للموردين .
ويبين هذا المعيار مبادئ القياس لثلاثة أنواع من معاملات الدفع على أساس الأسهم مع الأطراف الأخرى :

- ١- المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الأسهم .
- ٢- المعاملات التي تشتري فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها تجاه المورد لقاء مبالغ تعتمد على سعر أو قيمة السهم .
- ٣- المعاملات التي تشتري فيها الشركة بضاعة أو خدمات والتي تم الاتفاق خلالها على إمكانية السداد النقدي أو بالأسهم .

يطبق المعيار ابتداء من عام ٢٠٠٥ وقد تم تعديله عام ٢٠٠٨ حيث يطبق بعد تعديله ابتداء من عام ٢٠٠٩

٣- إندماج الأعمال

IFRS (3) Business combinations

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ ويقتضي هذا المعيار :

- ١- استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن كافة عمليات الاندماج
 - ٢- تحديد الشركة المشتريّة .
 - ٣- قياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة .
 - ٤- أسس الاعتراف بشهرة المحل
 - ٥- الاعتراف بالأصول والالتزامات عند الاندماج .
- يطبق المعيار ابتداء من عام ٢٠٠٤ ويطبق بعد تعديلات ٢٠٠٨ ابتداء من ٢٠٠٩ .

٤- عقود التأمين

IFRS (4) Insurance Contracts

يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود .

ويتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين وعلى الإفصاح المتعلق بها .
يطبق ابتداء من ٢٠٠٥ .

٥- الأصول غير المتداولة
المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة
IFRS (5) Non-current Assets Held for Sale
and Discontinued Operations

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي ٢٥ (العمليات المتوقفة).
ويقتضي المعيار ما يلي :

- ١- قياس الأصول المحتفظ بها برسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما أقل
 - ٢- عرض الأصول المحتفظ بها برسم البيع في الميزانية بشكل منفصل
 - ٣- عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في قائمة الدخل.
- يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٥.

٦- استكشاف وتقييم الموارد المعدنية

IFRS (6)

Exploration for and Evaluation of Mineral Resources

يتطلب المعيار :

- ١- معالجة مصاريف الاستكشاف والتقييم .
- ٢- تقييم أصول الاستكشاف لتحديد الانخفاض في القيمة .
- ٣- الإفصاح عن الأصول .

يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٦ .

٧- الأدوات المالية : الإفصاح

IFRS (7)

Financial Instruments : Disclosures

- يهدف المعيار إلى الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في قوائمها المالية ، وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم :
- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها
 - طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها .
- يكمل هذا المعيار كلاً من المعيارين ٣٢ و ٣٩ .
- يطبق ابتداءً من عام ٢٠٠٧ .

٨- القطاعات التشغيلية

IFRS (8)

Operating Segments

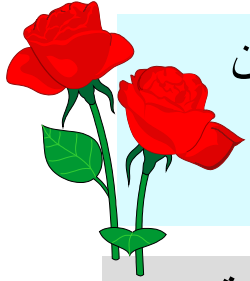
يهدف هذا المعيار إلى حث الشركات على الإفصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة فعاليات الشركة التي تمارسها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية المحيطة بها . وبهذا فقد تم تعديل المعيار الدولي رقم ٣٤ حيث يتطلب أن تضع الشركة تقاريرها المتضمنة معلومات مختارة عن قطاعاتها التشغيلية في قوائمها المرحلية . وكذلك فهي تتطلب الإفصاح عن المنتجات والخدمات وعن المناطق الجغرافية وعن أهم الزبائن .

يتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات مالية وصفية عن قطاعاتها التشغيلية التي تحقق شروط معينة للإفصاح .

يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٩ . حيث يتم استبدال المعيار ١٤

تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية

يمكن عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية من خلال النقاط التالية :



١- التطور الاقتصادي الذي تشهده سوريا والاتجاه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمالية المطبقة في الشركات ، ولاسيما السعي نحو تطبيق النظم العالمية في هذا المجال .

٢- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه ، وإن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين الخارجيين والمحليين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية .

٣- تطور عدد الشركات المساهمة وسعيها نحو استقطاب المساهمين للاكتتاب بأسهمها من خلال إقناع المساهمين بأنها تتبع أفضل النظم التقنية والإدارية العالمية وكذلك تتبع معايير المحاسبة الدولية .

٤- زيادة عدد البنوك الخاصة المرتبطة في غالبيتها بنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية تطبق بعضها معايير محاسبية دولية أو تتعامل عادة مع شركات تطبق معايير محاسبية دولية .

٥- ظهور شركات التأمين الخاصة والتي ترتبط بعضها بشركات عربية ودولية تطبق بعضها معايير محاسبية دولية .

٦- حاجة شركات النفط المحلية وفروع الشركات الدولية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية والتي تحتاج إلى أسس محاسبية واضحة . ويمكن الاتفاق على تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

٧- وجود بعض الشركات المشتركة مع دول عربية باتت تطبق معايير المحاسبة الدولية .

٨- توسع المناطق الحرة السورية وتطور عدد الشركات العاملة فيها ، والتي أصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيها أمراً ضرورياً لما لها من علاقات دولية .

٩- من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية الوصول إلى قوائم مالية للدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية واضحة الأسس يمكن فهمها من قبل متخذي القرارات بشكل أسهل نظراً لمعرفة الأساس الذي أعدت بالاعتماد عليه.

١٠- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وسهولة إجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية

الأنظمة والقوانين التي تطالب بتطبيق المعايير :

يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها الشركات، حيث أنها ستطبق على الشركات المساهمة بالدرجة الأولى .

وتتلخص أهم الأسس القانونية الصادرة في سورية من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات السورية فيما يلي :

١- قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم ٢٢

لعام ٢٠٠٥

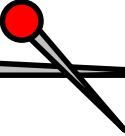
حيث نصت المادة رقم ٧ منه على أنه من مهام مجلس مفوضي الهيئة اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب التقيد بها من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتحديد المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.



٢- قانون سوق الأوراق المالية . (المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦)
نصت المادة ٦٥ منه على مايلي :



٣- المادة رقم ٢ من نظام الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية والتي تنص على مايلي :



تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة
عن مجلس معايير المحاسبة الدولية
ويتعين على جميع الجهات الخاضعة
لإشراف ومراقبة الهيئة إعداد بياناتها
وقوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير

٤- المادة رقم ٣ والتي تنص على اعتماد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات وبيانات الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة ، ويتعين على مفتشي الحسابات الالتزام بهذه المعايير عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات الجهات المذكورة .

٥- المادة رقم ١٥ من التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية لاعتماد معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية .

٦- مرسوم الاستثمار رقم ٨ لعام ٢٠٠٧

حيث حددت المادة ١٢ منه أنه على المستثمر في أي مشروع حاصل على الموافقة القيام بما يلي:
مسك حسابات نظامية للمشروع وفق معايير المحاسبة الدولية وتزويد الهيئة بنسخة من الميزانيات الخاصة بالمشروع مصدقة من قبل مكاتب وشركات تدقيق الحسابات المرخصة.

اعتماد المعايير من قبل جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

أصدرت الجمعية القرار رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ والذي تضمن في المادة رقم ١ مايلي :

(اعتماد معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني في ممارسة المحاسبة والمراجعة بما لا يتعارض مع القوانين والنظمة النافذة).

ب- تسهيل نشر المعايير المحاسبية الدولية بين الأعضاء .

ج- متابعة إجراء الدورات التدريبية والندوات وورش العمل .

د- القيام بالدراسات العلمية والمهنية لمدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية وإقامة قنوات الاتصال مع كافة الجهات ذات العلاقة بالمعايير.



شكراً لإصغائكم

